

الهجرة غير الشرعية في الجزائر: دراسة في تداعيات الظاهرة وآليات المكافحة illegal Immigration in Algeria : a study in the ramifications of this phenomenon and the Control Mechanisms.

كربوش أحمد

المركز الجامعي الشريف بوشوشة آفلو، a.kerbouch@cu-aflou.edu.dz

تاريخ الاستلام: 2023/01/29 تاريخ القبول: 2023/06/07 تاريخ النشر: 2023/06/15

ملخص:

تعد الهجرة غير الشرعية من القضايا التي تهدد أمن وسلامة الشعوب والدول منها الجزائر التي تعتبر من الدول المعنية بالظاهرة لما تشكله من آثار سلبية كبيرة وأبعاد أمنية على كافة المجالات وإستنادا إلى مختلف تقارير الجهات المختصة لرصد الظاهرة والتي تفيد بأن هناك الآلاف من المهاجرين يتدفقون على الحدود الجزائرية ثم المرور نحو الدول الأخرى بحثا عن العمل والإستقرار، وتوصلت الدراسة أن ظاهرة الهجرة غير الشرعية تعد من التحديات الكبيرة على الجزائر وتتمثل آليات مكافحتها في التعاون بين مختلف الأجهزة الأمنية الجزائرية، بالإضافة للتعاون المستمر بين الجزائر والدول والمنظمات الدولية لحصر الظاهرة.

كلمات مفتاحية: الهجرة غير الشرعية، الجزائر، التعاون، آليات المكافحة.

Abstract:

Illegal immigration is one of the issues that threaten the security and safety of peoples and countries, including Algeria, which is considered one of the countries concerned with the phenomenon because of the great negative effects it poses and security dimensions in all fields, and based on the various reports of the competent authorities to monitor the phenomenon, which states that there are thousands of immigrants flocking to the Algerian borders Then passing to other countries in search of work and stability, and the study concluded that the phenomenon of illegal immigration is one of the great challenges for Algeria, and the mechanisms to combat it are represented in cooperation between the various Algerian security services, in addition to the continuous cooperation between Algeria and countries and international organizations to limit the phenomenon

Keywords: illegal immigration, algeria, cooperation, control mechanism.

كربوش أحمد ، a.kerbouch@cu-aflou.edu.dz

مقدمة:

تعتبر ظاهرة الهجرة غير الشرعية من الظواهر الإنسانية التي لقيت حيزاً مهماً من الدراسة والتحليل لما تتميز به من تأثير على أمن وسلامة الشعوب والدول وقد تشابكت معها العديد من العوامل الأخرى مثل الحروب والنزاعات والجريمة المنظمة والإرهاب وتعتبر من الظواهر المعقدة والمؤثرة على أمن الدول منها الجزائر حيث تمثل هذه الأخيرة نقطة عبور المهاجرين غير الشرعيين نحو الضفة الشمالية للمتوسط، إضافة إلى أعداد المهاجرين الجزائريين غير الشرعيين الذين يهاجرون للخارج (الحراقة) وتعد هذه المسألة من الظواهر التي تؤثر على الجزائر في أبعادها الأمنية ككل سواء البعد الأمني أو السياسي أو الإقتصادي أو الإجتماعي لما يمثلها من مقوم أساسي لاستقرار الدولة حيث وظفت الجزائر عدة آليات لمواجهةها.
إشكالية الدراسة:

ماهي تداعيات الهجرة غير الشرعية على الجزائر، وما هي الآليات التي وظفتها قصد التصدي للظاهرة؟.

وقد تم توظيف المنهج الوصفي باعتباره الأنسب لتوضيح مفهوم ظاهرة الهجرة غير الشرعية وتحديد آثار هذه الظاهرة.

ومن الأهداف العامة للدراسة هو رصد مفهوم الهجرة غير الشرعية، ونتائجها المختلفة على الجزائر في جميع المجالات خاصة المجال الأمني باعتباره من المقومات الرئيسية لأي دولة ما، ثم التطرق لمختلف الآليات و الوسائل لمكافحة هذه الظاهرة في الجزائر.

1. التاصيل المفاهيمي للهجرة غير الشرعية

1.2. لغويا: الهجرة من الناحية اللغوية من الهجرة والهجرة بالضمه بمعنى الخروج من أرض إلى أخرى فهجر يهجر هجرا أي إبتعد ورحل من بلده، وعند العرب خروج البدوي من البادية إلى المدينة أي سافر (الدين، 2008، ص 15).

1.3. إصطلاحا: الهجرة تعني مغادرة الشخص إقليم دولته، أو إقليم الدولة المقيم فيها إلى دولة أخرى بغية الإقامة فيها بأي صفة كانت دائمة أو مؤقتة (الحميد، 2009، ص 14)

كما تعني الهجرة بأنها شكل من أشكال التنقل الجغرافي أي تغيير محل الإقامة من المكان الأصلي إلى جهة مغايرة تدعى المكان المستقبل أو مكان الوصول.
(Kapiszewski, 2006, p45)

ومصطلح الهجرة في اللغة العربية يقابل ثلاث مصطلحات في اللغة الإنجليزية حيث نجد مصطلح migration ومصطلح emigration ومصطلح immigration في حين مصطلح migration يشير إلى عملية الانتقال أو الحركة المستهدفة من الهجرة، أما مصطلح emigration يشير إلى حركة الهجرة المغادرة أي التنقل إلى الخارج، وأما مصطلح Immigration فهو يشير إلى مسمى هذه النقلة عند وصولها إلى المجتمع المضيف. (غانم، 2002، ص 15)

والهجرة بصفة عامة تعني التنقل الإرادي لجماعة من الأفراد، من بلدهم الأصلي بصفة نهائية أو مؤقتة لفترة طويلة مهما كان السبب وراء هذه الهجرة كالبحث عن العمل أو لتحسين المستوى المعيشي.

وتطور مفهوم الهجرة غير الشرعية في الأدبيات القانونية والأجنبية فبعد أن كان يطلق عليه في بداية الأمر الهجرة غير الموثقة، وتطور المفهوم ليصبح الهجرة غير القانونية أو غير الشرعية كما إرتبط هذا المفهوم بمصطلح الأمن البشري، ثم إرتبط بمفهوم الإتجار بالبشر. (berlin, 2002, p 04)

وتعرفه المفوضية الدولية لشؤون الهجرة :

الهجرة غير الشرعية هي دخول شخص بلد ما بدون أخذ الموافقة من سلطات تلك البلد، وبدون توفر في الشخص شروط قانونية لعبور الحدود، لعدم حيازته على وثائق رسمية ولازمة للسفر، أو استخدام منافذ غير شرعية للعبور للتهرب من الرقابة الجمركية أو الأمنية سواء كان برا أو بحرا أو جوا. (عبادة م، 2014، ص 60)

وعرف المكتب الدولي للعمل المهاجر غير الشرعي: بأنه كل شخص يدخل أو يقيم أو يعمل خارج وطنه دون حيازة الترخيصات القانونية اللازمة لذلك ، ويعتبر مهاجرا غير شرعي أو سري أو بدون وثائق أو في وضعية غير قانونية. (rapport، 2004، p15)

وتعرف المفوضية الأوروبية الهجرة غير الشرعية:

بأنها الدخول إلى إقليم دولة بطريقة غير شرعية ويتم عادة بوثائق مزورة أو بمساعدة الشبكات الإجرامية أو طالبي اللجوء، دون حصولهم على موافقة ومع ذلك يبقون في البلد، أو الذين يدخلون بصور قانونية وبتأشيرة صالحة و يبقون دون الحصول على موافقة السلطة. (ساعد، 2011-2012، ص 15)

أما تعريف المشرع الجزائري: فإنه باستقراء نص المادة 175 مكرر من القانون 09-01 المتضمن تعديل قانون العقوبات نلاحظ أنه يقصد بالهجرة غير الشرعية هو

خروج كل جزائري أو أجنبي مقيم من الإقليم الوطني بطريقة غير شرعية وذلك من خلال التهرب من تقديم الوثائق أو انتحال شخصية أو المغادرة من أماكن غير المراكز الحدودية .

والشخص الأجنبي وفق القانون 2008 في المادة 03 في الفصل الأول ووفق الأحكام العامة:

"هو أي فرد يحمل جنسية غير الجزائر أو لا يحمل أي جنسية". (fargues, 2009, p 50)

1. واقع الهجرة غير الشرعية ضمن النشاطات المهددة للجزائر:

تتجلى آثار الهجرة غير الشرعية في الجزائر على عدة ميادين والتي نذكر منها مايلي:

2.1. الآثار الاقتصادية والاجتماعية:

تتعدد المخاطر الاقتصادية والاجتماعية للهجرة غير الشرعية التي تواجهها الجزائر عبر الحدود منها:

- تخصيص الجزائر لأماكن إيواء المهاجرين غير الشرعيين وهو الأمر الذي يكلف الدولة نفقات مالية وعنصر بشري لإحتوائه.

- عملية ترحيل المهاجرين غير الشرعيين والتي تكلف الدولة سنويا مبالغ كبيرة جدا حيث نجد أن ترحيل مهاجر واحد يكلف الدولة أكثر من 200 دولار وفي سنة 2007 أعادت الجزائر 12 ألف مهاجر أي مايعادل 240 ألف دولار، كما سجلت مصالح حراس الشواطئ حوالي 4211 شخص خلال الفترة الممتدة ما بين 2005 إلى غاية سبتمبر 2008، أما مصالح شرطة الحدود فقد سجلت منذ سنة 2005 إلى غاية 2007 حوالي 10921 مهاجر غير شرعي تم إعادته من دول أوروبا وتم إحصاء عشرات الغرقى والمفقودين سنويا بعرض البحر حيث تم إنتشال 92 جثة مجهولة الهوية سنة 2008. (الحوات، 2019، ص 130).

وأشارت قيادة حراس السواحل التابعة للقوات البحرية بأن قواتها أحبطت محاولات غير شرعية قدرت ب1500 شخص حاول الإبحار بطريقة غير شرعية إبتداء من يناير إلى غاية ديسمبر 2015.

وكشفت الرابطة الجزائرية للدفاع عن حقوق الإنسان أن سنة 2018 سجلت رقما قياسيا في عدد المهاجرين بحوالي 3989 مهاجر غير شرعي من بينهم 287 إمراة و 1126 قاصر.

وتشير الإحصائيات أن الجزائري كبلد عبور يمر عبرها بصورة غير منتظمة من إفريقيا ودول الساحل نحو الضفة الشمالية للمتوسط مايقارب 24 ألف مهاجر وتعد الجزائر والكاميرون ونيجيريا وليبيا مرحلة أولية من أجل العمل وتحصيل المال لمواصلة الرحلة المتعبة والمكلفة نحو أوروبا فبعض المهاجرين يختارون الجزائر عن طريق دخولهم غير القانوني لمدينة تمنراست ومن ثم يتجهون نحو المناطق الساحلية للهجرة نحو صقلية الإيطالية. (حموم، 2022، ص 95)

ومن الجانب الاجتماعي فإن توفر اليد العاملة الأقل تكلفة على جميع الأصعدة وفي شتى المجالات له الأثر السلبي والمتمثل في إستنزاف ثروات البلاد من خلال سعي المهاجر غير الشرعي إلى إيدار أجره وإرساله إلى بلده الأصلي وزيادة في ذلك تفشي ظاهرة البطالة لدى الشباب الجزائري التي بلغت حوالي 1.378 مليون سنة 2018 ويبرز الأثر الإقتصادي في كون جماعات الجريمة المنظمة التي تقوم بتهديد الإقتصاد الجزائري من خلال قيامها بتزوير العملة الوطنية إضافة إلى عدم دفع الضرائب على تلك الأموال المحصلة من طرف المهاجرين مما يؤدي إلى حرمان الدولة الجزائرية من موارد مالية إضافية. (الحوات، 2019، ص 137).

1.2. الآثار الصحية:

إن للهجرة غير الشرعية آثار صحية واجتماعية يحملها المهاجرون خلال مراحل هجرتهم وخاصة عند تواجدهم بمراكز الحجز حيث إن منهم المصابين بأمراض معدية ومنهم من أصيبوا خلال رحلتهم والبعض منهم يحمل أمراضا مستوطنة مثل الملاريا، وإلتهاب الكبد والإيدز، الذي بلغت نسبته حوالي 10 آلاف إصابة سنة 2017 حسب ماكشف عنه رئيس جمعة إيدز الجزائر، والسل الذي بلغت نسبته حوالي 23 ألف حالة لسنة 2018.

ومن هنا تظهر هذه الآثار الصحية بشكل واضح في المجتمع من خلال هؤلاء المهاجرين وهناك نتائج كثيرة تؤكد هذه المسلمات فإذا كان ضمن الموقوفين شخص مصاب بمرض معد أصبح الجميع مهددين بالعدوى بما فيه رجال الأمن الذين يتعاملون مع هؤلاء المهاجرين غير الشرعيين، وهو مايستلزم توفير الرعاية الصحية باستمرار لسبب هذه المخاطر الصحية التي تأتي مع المهاجرين غير الشرعيين خاصة الأفارقة. (بريق، 2022، ص 897)

1.3. الآثار الأمنية والسياسية:

إن للهجرة غير الشرعية تداعيات سياسية وأمنية خطيرة على العلاقات بين الدول المرسلّة والدول المستقبلة للمهاجرين ويصل الأمر إلى تكوين صور مغلوطة عن شعوب معينة من خلال قضية الهجرة غير الشرعية بالإضافة إلى تداعيات عدم الإستقرار والإضطرابات المتزايدة في دول العالم منها الجزائر حيث تشكل منطقة غرب البحر الأبيض المتوسط مسرحا للعديد من الممارسات والأعمال الغير مشروعة، وأغلبية الأعمال الإجرامية العابرة للحدود والمتعلقة أساسا بالهجرة السرية من المتاجرة بالمخدرات والبشر وبالأسلحة التي تتخذ طريقها من الجنوب إلى الشمال عبر الطرق البحرية المؤدية إلى إسبانيا، فرنسا وإيطاليا إنطلاقا من جنوب صحراء إفريقيا مرورا بليبيا، تونس، الجزائر والمغرب.

بالإضافة مايشكله تموقع نشاط تنظيم القاعدة بالمناطق الصحراوية التي تجمع الحدود الجزائرية بكل من مالي والنيجر وموريطانيا حيث يتجلى واضحا أهمية المنطقة وسط في نظر AQMI لكونها تتواجد بقلب المكافحة ضد السلطة الجزائرية، مع أنه لا توجد أعداد رسمية تسمح بتقدير الحجم الحقيقي لتنظيم القاعدة بالمغرب الإسلامي غير أن المعطيات المتوفرة بميدان الإستخبارات تشير إلى أنه يضم ما بين 500 و 1000 إرهابي موزعين ما بين كتائب الساحل وصولا إلى الجزائر. وبالإضافة إلى تلك الظواهر السلبية التي تفتشت بشكل رهيب في الجزائر توازيا مع تهديدات الإرهاب القادم من الساحل الإفريقي والتي تتمثل في الإحتيال والنصب والسرقعة والقتل والسطو، إذ أن المهاجرين غير الشرعيين لا يمكن إحصائهم من قبل الدولة الجزائرية مما يجعل مؤسساتها الأمنية في حالة إستنفار دائم، حيث يعتبر الذين يتدفعون بطريقة غير منظمة يمكن إعتبارها وسيلة توظيف من أجل أهداف أمنية وسياسية معادية لخلق الأزمات السياسية. (رقية، 2015، ص 66).

2. آليات التصدي لظاهرة الهجرة غير الشرعية:

نتناول الآليات المتعددة لمكافحة ظاهرة الهجرة غير الشرعية والتي تتمثل في الوسائل القانونية والأمنية التي وظفتها الجزائر ثم نتطرق إلى بعض الإتفاقيات على المستوى الدولي والعربي كما يلي:

3.1. موقف المشرع الجزائري من الهجرة غير الشرعية:

يؤكد المشرع الجزائري في النصوص القانونية المتعلقة بمحاربة الهجرة السرية في القانون رقم 08 – 11 الصادر في تاريخ 25 جوان 2008، والمتعلق بشروط دخول الأجانب وإقامتهم بها وتنقلهم فيها والذي ينص على ضرورة إلقاء القبض على المهاجرين السريين وطردهم إلى بلدانهم الأصلية على ألا تتجاوز فترة حجزهم 30 يوما على أقصى تقدير، كما جرم ظاهرة الهجرة غير الشرعية بمقتضى القانون رقم 09 – 01 المعدل لقانون

الهجرة غير الشرعية في الجزائر: دراسة في تداعيات الظاهرة وآليات المكافحة

العقوبات والذي بموجبه تم فرض عقوبات قاسية تتمثل في الحبس من شهرين إلى 06 أشهر وبغرامة من 20.000 دج إلى 60.000 دج لكل أجنبي أو جزائري يقيم أو يغادر الإقليم الوطني بصفة غير شرعية.

وبخصوص إيواء الأجنبي فقد وضع المشرع الجزائري في القانون 08 / 11 آلية لمكافحة الهجرة غير الشرعية بالجزائر من خلال وجوب التصريح بإيواء الأجنبي حيث يلزم القانون الجزائري في المادة 29 كل مؤجر يأوي أجنبيا بأية صفة كانت أن يصرح به لدى محافظة الشرطة أو فرقة الدرك الوطني، ولايفرق القانون في صفة المؤجر المصرح به فقد يكون محترفا كأصحاب الفنادق والشقق المفروشة ووكالات السياحة والأسفار أو يكون مؤجر عادي للمنازل وفي كل الأحوال ينبغي أن يكون التصريح بالإيواء خلال أربع وعشرين ساعة.

ويترتب عن عدم التصريح بإيواء الأجنبي عقوبات جزائية تتمثل في دفع غرامة مالية تتراوح بين 5.000 دج إلى 20.000 دج ، وأكدت المادة 22 أنه يمكن سحب بطاقة مقيم من حائزها في أية لحظة إذا ثبت نهائيا أنه لم يعد يستوفي أحد الشروط المطلوبة لتسليمها إياه، وفي هذه الحالة يعذر المعني بالأمر مغادرة الإقليم خلال أجل ثلاثون يوما ابتداء من تاريخ تبليغه بالإجراء.

2.2. دور نشاط مصالح الأمن في مجال مكافحة الهجرة غير الشرعية:

في إطار التصدي لظاهرة الهجرة غير الشرعية شرعت الجزائر في إتخاذ إجراءات وتدابير أمنية للحد من الظاهرة ولما تحمله من أخطار على الأمن العمومي من خلال أجهزة مختصة نتناولها كما يلي:

■ مجموعة حراس الحدود GGF :

هي مجموعة تابعة لوحدات الجيش الوطني الشعبي، تعمل على طول الحدود البرية الجزائرية تضمن الحراسة الدائمة بفضل وجود وحدات راجلة وأخرى متنقلة مكلفة بملاحقة وإفشال كل محاولات التهريب أو دخول الإرهابيين والهجرة السرية، حيث تمكنت مصالح حراسة الحدود من توقيف الآلاف من جنسيات مختلفة بتهمة الهجرة غير الشرعية.

وهي مهيكلة كما يلي:

1- القيادة الجهوية لحرس الحدود رقم 02: موجودة بوهران تضمن حراسة الحدود الغربية.

2- القيادة الجهوية لحرس الحدود رقم 03: تتواجد ببشار تضمن حراسة الحدود الجنوبية الغربية

(المغرب، موريطانيا، الصحراء الغربية، مالي) بها ثلاث مجموعات بمختلف الولايات. (بويبة، 2011، ص 161)

3- القيادة الجهوية لحرس الحدود رقم 04: موجودة بورقلة توكل له مهمة حراسة الحدود الجنوبية الشرقية (تونس، ليبيا).

4- القيادة الجهوية لحرس الحدود رقم 05: تتواجد بقسنطينة تضمن تأمين الحدود الشرقية مع تونس.

5- القيادة الجهوية لحرس الحدود رقم 06: وهي متواجدة بتمنراست تسند لها مهمة مراقبة الحدود الجنوبية والجنوبية الشرقية مع كل من النيجر ومالي.

■ **حراس السواحل:** هي مصلحة تابعة لوزارة الدفاع الوطني تتكفل أساسا بحراسة الشواطئ الجزائرية وحمايتها من كل محاولات التهريب البحري، حيث تقوم بتدخلات وإحباط كل محاولات تهريب الأشخاص والسلع وتضمن الحراسة للبواخر الأجنبية.

إذ أصبح من الصعب إختراق السواحل الجزائرية والإفلات من المراقبة، نظرا لليقظة الدائمة والفعالية والسرعة أثناء التدخل بإقشال محاولات عديدة بالقبض على زوارق وعلى متنها مهاجرين غير شرعيين، كما تقوم بمهام الإنقاذ وإكتشاف العديد من الجثث الطاغية في البحر وإنقاذ من يتم إكتشافهم على متن زوارق الموت في عرض البحر. (بويبة، 2011، ص 161)

■ **مصالح شرطة الحدود:**

تعد مصالح شرطة الحدود ذات دور مهم في مراقبة الحدود الجزائرية البرية والجوية والبحرية والمتمثلة في الإجراءات الإدارية والقانونية المنظمة لدخول وخروج الأشخاص والممتلكات عبر الحدود، وهي مكلفة أساسا بالمهام التالية:

- مراقبة حركة عبور الأشخاص والبضائع عبر الحدود.
- مكافحة الآفات الإجتماعية كالهجرة غير الشرعية والمخدرات والتهريب.
- مراقبة وثائق السفر وكشف كل الأشخاص الذين هم محل بحث أو فرار.
- وضمن حراسة وأمن الموانئ والمطارات والسكك الحديدية ومراكز المراقبة لإستشعار أية حركة مشبوهة.

كما تتكفل بالأجانب وتقوم بالإجراءات بمجرد صدور قرار إبعادهم وذلك بالتنسيق مع مصالح الشرطة الأخرى، وتقوم بالتعرف على المتواطئين مع المهاجرين غير الشرعيين. (بويبة، 2011، ص 162)

2.3. التعاون الجزائري الإقليمي والدولي لمكافحة ظاهرة الهجرة غير الشرعية:

نتناول مختلف الإتفاقيات الثنائية التي أبرمتها الجزائر مع دول أخرى كما يلي:

أ- إبرام الجزائر لإتفاقية مع إيطاليا بمقتضى أحكام المرسوم الرئاسي رقم 06-67 المؤرخ في 11 فبراير 2006 على الإتفاق بين الحكومة الجزائرية والحكومة الإيطالية حول تنقل الأشخاص الموقع بروما في 24 فبراير 2000 الذي يرمي إلى تجسيد رغبة البلدين من جهة في تطوير علاقتهما الثنائية وتدعيمها ومن جهة أخرى تحسين ظروف تنقل الأشخاص بين البلدين، في إطار احترام الحقوق والضمانات الوطنية وفي الإتفاقيات الدولية الملزمة.

وصادقت الجزائر وإسبانيا بموجب أحكام المرسوم الرئاسي رقم 08-42 المؤرخ في 28 ديسمبر 2008 على اتفاقية التعاون بين حكومة الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية وبين المملكة الإسبانية في مجال الأمن ومحاربة الإرهاب والإجرام المنظم، الموقعة في الجزائر يوم 15 يونيو 2008.

وقعت الجزائر سنة 2002 اتفاق شراكة مع دول الإتحاد الأوروبي والذي تضمن إحدى بنوده مسألة تنقل الأشخاص والتأثيرات وقضية الهجرة القانونية وغير القانونية، وإعادة القبول بموجب المواد 83 إلى 84 من إتفاقية الشراكة.

ب- وباعتبار أن الجزائر دولة إفريقية ولها امتداد إفريقي عميق يرجع إلى سنوات ماقبل الإستقلال فقد إتمدت الدول الإفريقية خطة عمل للتعاون لمواجهة ظاهرة الهجرة غير الشرعية سمي برنامج مواطنو إفريقيا أهم ماجاء فيه هو رسم سياسة الإتحاد الإفريقي تجاه إفريقيا يقوم على التنمية ورفض الهجرة الإنتقائية للكفاءات التي هي عماد التنمية في عديد من الدول الإفريقية وهذه السياسة تفرض على دول الإتحاد الأوروبي الإلتزام بتحقيق شراكة فعلية إتجاه الدول الإفريقية قوامها مبدأ إحترام المصالح المشتركة. (عواشيرية، 2018، ص 142)

ج- وفي إطار مسار برشلونة فإن إجراءات مكافحة الهجرة غير الشرعية أكدت على ضرورة التحكم في هذه الظاهرة وإحترام حقوق المهاجرين الشرعيين وإقامة تعاون مكثف بإشراك كل دول المتوسط للحد من شدة تدفق وضغط الهجرة على الدول الأوروبية وفي إطار ندوة برشلونة فقد تم الإتفاق على إعطاء الأولوية للشراكة الإقتصادية والمالية من أجل تخفيف الفوارق والهوة الموجودة بين أطراف الشراكة ومعالجة أسباب الهجرة غير الشرعية وعلى رأسها التخلف والإضطرابات السياسية والفقر والبطالة، وفي قمة برشلونة عام 2005 تم تقديم فصل رابع من التعاون فيما يتعلق بالهجرة والتكامل الإجتماعي والعدالة والأمن، كما تم في هذه القمة بشكل خاص تطوير برامج التعاون

الإقتصادي والإجتماعي وبرامج التعاون حول الهجرة. (بشارة، 2010، ص 112).

د- كما صادقت الجزائر بتحفظ على أحكام المرسوم الرئاسي رقم 03 - 417 المؤرخ في 09 نوفمبر 2003 على بروتوكول منع وقمع الإتجار بالأشخاص، خاصة النساء والأطفال المكمل لإتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية سالفة الذكر والرامي أساسا إلى منع ومكافحة الإتجار بالأشخاص مع إيلاء إهتمام خاص للنساء والأطفال من جهة وحماية ضحايا ذلك الإتجار ومساعدتهم مع احترام كامل لحقوقهم الإنسانية من جهة ثانية، وتعزيز التعاون بين الدول الأطراف من جهة ثالثة.

وصادقت الجزائر بتحفظ بمقتضى أحكام المرسوم الرئاسي رقم 04 - 441 المؤرخ في 29 ديسمبر على الإتفاقية الدولية لحقوق العمال المهاجرين وأفراد أسرهم المعتمدة أساسا النطاق والتعاريف وعدم التمييز في الحقوق وحقوق الإنسان لجميع المهاجرين وأفراد أسرهم، وحقوق أخرى للعمال المهاجرين وأفراد أسرهم.

4. خاتمة :

نستنتج مما سبق أن ظاهرة الهجرة غير الشرعية لها عدة تأثيرات على الجزائر في أبعادها الأمنية سواء على المجال الإقتصادي أو الإجتماعي أو السياسي وخاصة الأمني باعتبار أن هذا الأخير دعامة أساسية لما سبق وهو الذي يشمل كلا الميادين الأخرى وقد ذكر الله في القرآن الكريم قوله تعالى " **الذين أطمعهم من جوع وآمنهم من خوف** " حيث عملت الجزائر على مكافحة ظاهرة الهجرة غير الشرعية من خلال وضع تشريعات قانونية للظاهرة بالنسبة للشخص الأجنبي داخل الجزائر و للمواطن الجزائري، كما سخرت لذلك كل الوسائل والتدابير الأخرى من حراس الحدود والسواحل وتوقيع العديد من الإتفاقيات مع الدول الأخرى منها الإتفاقيات الثنائية، والجماعية مع المنظمات الدولية، والإتفاقيات الأوروبية .

ويمكننا القول أن الجزائر لازالت تسعى جاهدة لمراعاة البعد الإنساني لمسألة الهجرة والحفاظ على أمن الوطن بالدرجة الأولى لذلك فإن ظاهرة الهجرة لايمكن النظر إليها من زاوية واحدة فقط وإنما من عدة أبعاد وأهمها حماية الأطفال والنساء خصوصا من شبكات الجريمة المنظمة التي تعمل على إستنزاف ثروات الدول وتهديد سمعتها وأمنها تحت مسميات عدة منها الإتجار بالبشر حيث ذهب ضحيتها المئات من الأشخاص كما تسعى الجزائر كذلك من خلال مقاربة تنموية شاملة لتفعيل مختلف

الهجرة غير الشرعية في الجزائر: دراسة في تداعيات الظاهرة وآليات المكافحة

سياسات التنمية الوطنية لتدعيم الجبهة الاجتماعية على سبيل المثال برامج الإدماج وتشغيل الشباب وتوفير الحماية الاجتماعية للفئات الهشة من خلال تشجيع التوجه الاقتصادي لإنشاء المؤسسات الناشئة وتطوير روح المقاولاتية لدى الشباب لكلا الجنسين، ولازلت الجزائر تسعى لنشر ثقافة السلام في مناطق النزاع المسلح في إفريقيا خصوصا، وتدعيم التنمية الاقتصادية للدول المجاورة للإستتباب الأمن والإستقرار الاجتماعي والإقتصادي لهذه الدول بتقديم بعض المساعدات والقروض كل ذلك دعما وترسيخا للأمن القومي للجزائر بجميع عناصره وأبعاده.

المراجع:

- الكتب

- 1- الفيروز أبادي مجد الدين، قاموس المحيط، دار الحديث، القاهرة، 2008.
- 2- طارق عبد الحميد الشهاوي، الهجرة غير الشرعية رؤيا مستقبلية، (الإسكندرية، دار الفكر الجامعي، 2009).
- 3- عبد الله عبد الغني غانم، المهاجرون دراسة سوسيو أنتروبولوجية، (الإسكندرية، المكتب الجامعي الحديث، 2002).
- 4- خضرة بشارة، أوروبا من أجل المتوسط من مؤتمر برشلونة إلى قمة باريس 1995 – 2008 ، (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2010).

- المقالات

- 1-د.رقية العاقل، ظاهرة الهجرة غير الشرعية وتأثيرها على أمن الدول المغاربية، المجلة الجزائرية للدراسات السياسية، العدد 04، ديسمبر 2015.
- 2- رقية سليمان عواشرية، نحو رؤية للتعامل مع ظاهرة الهجرة غير المشروعة الجزائر نموذجا، المجلة العربية للدراسات الأمنية، المجلة 33، العدد 71، الرياض، 2018.

- الأطروحات

1-محمد بن عبد العزيز أبو عبادة، حقوق المهاجرين غير الشرعيين ، أطروحة دكتوراه ،كلية الدراسات العليا قسم العدالة الجنائية، جامعة نايف العربية، الرياض، 2014.

2-رشيد ساعد، واقع الهجرة غير الشرعية في الجزائر من منظور الامن الإنساني، رسالة ماجستير، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة بسكرة، 2011 – 2012.

3-نبيل بويبة، المقاربات الجزائرية تجاه التحديات الأمنية في منطقة الساحل الكبرى، مذكرة ماجستير، كلية العلوم السياسية والإعلام، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر 03، 2011.

- روابط إلكترونية

1- على الحوات (2019) الهجرة غير الشرعية إلى اوروبا عبر بلدان المغرب العربي ، أسبابها ونتائجها، وبعض الحلول للتعامل معها ، مجلة دراسات، العدد 28، على الرابط:

<http://dc300.4shared.com/doc/mkagar90M/preview>

تم التصفح بتاريخ: 20 / 12 / 2022

2- أ.د فريدة حموم (2022) الهجرة غير الشرعية في الساحل الإفريقي، أسبابها وتداعياتها على الأمن الجزائري، المجلة الجزائرية للعلوم السياسية و العلاقات الدولية، المجلد، العدد 18.

<https://www.asjp.cerist.dz/en/article/196548>

تم التصفح بتاريخ: 20 / 12 / 2022

- التقارير

1-Kapiszewski, Andrzej , arab versus asian migrant workers in the gcc countries. Paper presented at the united nations expert group meeting on international migration and developmednt in the arab region,Beirut, may, 2006.

2-Bureau international du travail , une approche equitable pour les travailleurs migrants dans une economie mondialisee, conference internationale du bit , 92eme session, rapport, n^o 06, geneve ; 2004.

Philippe Fargues, Migrations Meditteraneenne, European - 3 University Institute And The European Union, Rapport 2009 .